المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإستراتيجية البديلة لتنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

د. بن العارية حسين	د. صديقي احمد
استاذ محاضر أ	استاذ محاضر أ
جامعة احمد دراية ادرار	جامعة احمد دراية ادرار
hbenlaria@yahoo.fr	Seddiki_ahmed82@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2018/02/21	تاريخ القبول: 2018/06/24

ملخص:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يُعول عليها في تنمية البلدان خاصة النامية منها، وذلك لما يساهم به في إنشاء الثروة وزيادة الناتج الداخلي الخام، زيادة الصادرات، المساهمة في التشغيل وغيرها، وبالنسبة للجزائر، ونهتم خلال هذا البحث بتبيان أهم المعوقات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة الإدارية والتنظيمية والمالية وغيرها، وقد سعت الدولة إلى معالجة هذه المعوقات حتى يساهم هذا القطاع في تحقيق التنمية الوطنية وذلك باتخاذ الاجراءات اللازمة، حتى يكون هذا القطاع أحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

تنويع الاقتصاد، الاقتصاد الريعي، المحروقات، المؤسسات الصغيرة المتوسطة، الاقتصاد الوطني.

رموز jel: D.M.L

Abstract:

The small and medium sized enterprises Sector is of the most important sectors to boost nations' development, especially developing ones , since, these companies have a considerable contribution in wealth creation, in raising the gross domestic product, in increasing the exports , as well as in decreasing the unemployment rates … etc .

Concerning, Algeria, we have sought through this research to identify the most important constraints faced by the small and medium sized enterprises, especially administrative, regulatory, financial and others, The State sought to address these constraints in order to arise the contribution of this sector in the national development by making the right decisions, in addition to the proposals that we have suggested, for making this sector as one of the best development alternatives for the Algerian economy outside the oil sector.

(JEL) Classification : D.M.L

تمهيد:

لقد أدركت جميع دول العالم و خاصة النامية منها، أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان الصناعية المتقدمة قياسا بوضعيتها في البلدان النامية، من حيث رأس المال، الإنتاجية والعمالة المستخدمة، وهو وضع يعكس طبيعة التطور الاقتصادي عموما والصناعي خصوصا في هذه البلدان، لكن رغم ذلك فإن المشاريع الصغيرة لها دورها الإيجابي والهام في البلدان النامية في تفعيل الأنشطة التنموية بما توفره من فرص للعمل والإسهام في دفع النمو الاقتصادي و الاجتماعي، والتطور التكنولوجي، هذا علاوة على تكاملها مع المنشآت الصناعية الكبرى في مجالات الإنتاج والتسويق ضمن صيغ متكاملة في فروع الاقتصاد الوطني المختلفة، و لمالها من دور كبير في تكوين قيمة مضافة لأي اقتصاد في المجتمعات المعاصرة وبالتالي إحداث تنمية محلية تؤدي بدورها إلى تحقيق تنمية مستدامة. وفي هذا المقال نحاول معالجة الإشكالية الموالية:

- **كيف يمكن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكون بديلا تنمويا للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة و الإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور اساسيةكما يلي:

- الإطار النظري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعه في الجزائر
- واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- العوائق المختلفة التي تحول دون ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و إيجاد الحلول الممكنة.

01- الإطار النظري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعه في الجزائر

تعتمد الاقتصادات المتقدمة عادة في عملية البناء اساسا على النشاط والحركية الاقتصادية التي يؤديها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يشكله من عامل ارتباط بين الاعوان الاقتصادية والشركات ويمكن التعرف على الأهمية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعه في الجزائر.

01-01- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

ظهر مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها، و هذا راجع لاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تعتبر بعض الدول ان المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية. كما يوجد التعريف المعتمد في الاتحاد الأوربي والذي اعطى تعريفا موحدا داخل المجموعة الأوروبية لان وجود أكثر من تعريف على مستوى الاتحاد وعلى مستوى الدولة، أمر يؤدي الى عدم الاتساق بالإضافة إلى التأثير السلبي على التنافسية بين المؤسسات المختلفة[1]، فقد قام الإتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996كما هو ملخص في الجدول (انظر الجدول رقم 01)

اما فيما يتعلق بالتعريف المعتمد في الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ 2001/1212 و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي ينص على أن تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان وضعها القانوني على انها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج[2]، وهي تحترم معايير الاستقلالية[3] ويمكن الرجوع الى الجدول الموضح لذلك. (انظر الجدول رقم 02)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تداخلا كبيرا في المصطلحات حسب التعريفات والقوانين، فما يعتبره المشرع الجزائري مؤسسة مصغرة حسب القانون ، يعتبر ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من تشريعات الدول العربية، لذلك عندما يورد الباحثون خصائص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما سنرى في العنصر الموالي نجدها تنطبق أكثر على المؤسسات المصغرة عندنا في الجزائر.

02-01- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن القول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص العامة والتي يتم تحديدها كما يلي:

- المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة بمؤشر عدد العاملين، أي تستخدم عددا محدودا من العاملين لا يفوق 250 عامل في أغلب الأحيان تهيمن الشخصية في تنظيمها مما يجعلها تتمتع بمرونة عالية و القدرة على التغيير، لأنها تملك تنظيما بسيطا لا يسمح بتخصص عال، و قد تكون هذه الميزة أحد أسباب الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تمارس المؤسسة الصغيرة و المتوسطة نشاطا واحدا،وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات إدارة المؤسسة، مما يتطلب مهارات و طرق تسيير بسيطة مما يسهل من اكتساب مهارات ادارة المشاريع غير المعقدة.
- تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعدلات فشل عالية ممثلة في الافلاس أو التصفية مقارنة بالأعمال الكبيرة، و تهديد الفشل قائم على مدى حياة العمل الصغير، إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى، و نسبته الأكبر هي نتيجة عدم رغبة أصحابه في الإبقاء عليه بسبب الخسائر المالية، مما يضطرهم للتصفية[4].
- تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاداء الفردي، حيث يقوم المدير عادة مع عدد قليل من المساعدين بوظائف الإنتاج، التمويل الشراء البيع والاتصالات الشخصية، كما أنه لا يوجد بها استشاريون للوظائف الإدارية المتخصصة، مما يؤدي بها إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل.
- يتطلب تصنيع المنتجات درجة عالية من الخبرة و المهارة.كما تتميز بانخفاض تكاليف النقل. كما يجب ان تلائم أذواق المستهلكين المختلفين خاصة بالنسبة للسلع غير النمطية[5].
- تتردد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوسع ماليا، على عكس المؤسسة الكبيرة التي ترى أن التوسع هو هدف إيجابي تسعى لتحقيقه، ، فمع توسع نشاط وحجم المؤسسات تتزايد المبالغ الضريبة أكثر مما يضطرها إلى إدخال شركاء جدد وتحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة[6].
- صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من النشاط مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي أساسا وتمويل نموها يكون من مصادر داخلية(المسير).
- صعوبة إعداد القوائم المالية لافتقار المسير للخبرة المالية والمحاسبية، كما تتميز ايضا بقدرة محدودة على تخزين الإنتاج نظرا لضعف الموارد المالية و عدم التحكم في السوق[7].
- دورة حياة المؤسسة دورة قصيرة إذ أنها تتأثر بأسباب بسيطة تؤدي بها الى انهاء النشاط وتوقف الاعمال[8].

02- واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

قبل أن نتطرق لواقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يجب أن نذكر بأهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

02-01- أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن تصنيفها كما هي معتمدة في الجزائر كما يلي:

- **المؤسسات الخاصة :**

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).

- **المؤسسات العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة، وهي تمثل نسبة ضعيفة جد امن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **مؤسسات الصناعات التقليدية :**

وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وقد حدث تعديل وزاري، فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة و بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ابتداء من سنة 2010 حيث استبدلت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي، وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة2012[9]، ما عدده 711832 مؤسسة تشغل حوالي: 1848117 عاملا، مقسمة بين مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة وتمثل 711275 مؤسسة أي ما نسبته 99.92%، ومقسمة بدورها إلى مؤسسات أشخاص معنوية 420117 مؤسسة تمثل نسبة 59.02%، مؤسسات أشخاص طبيعية 130394 مؤسسة تمثل نسبة 18.32%، مؤسسات النشاطات الحرفية 160764 مؤسسة حرفية وتمثل نسبة 22.58 % ومؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية وهي تمثل الأقلية ب 557 مؤسسة عمومية معنوية أي بنسبة 0.08% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات الخاصة[10]، قد تأخذ شكل مؤسسات خاصة ذات الشخص المعنوي أي شركات، أو شكل مؤسسات خاصة ذات الشخص الطبيعي أو ما يطلق عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهن الحرة، وتشمل خصوصا قطاعات الصحة والعدل والمستثمرين في القطاع الفلاحي، وقد أدخلت في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 2008.

ونلاحظ أن عدد هذه المؤسسات في تزايد مستمر خلال الثلاث السنوات الأولى، إلا أنه في سنة 2010 لا يعطي المدلول الحقيقي لها لأنه أدمجت معها المؤسسات الحرفية عند فصل المؤسسات التقليدية عن إحصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبمقارنة سنة 2011 و 2012 نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دائما في ارتفاع مستمر بنسبة 7.24 % و 8.58 % على التوالي لكل من المؤسسات الخاصة المعنوية والطبيعية، وهذا راجع لدمج تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاطات الحرة في الإحصاء، ابتداء من السداسي الثاني من سنة 2008، وهي المؤسسات التي تمارس عملها في مختلف المهن الحرة والأنشطة القانونية منها مكاتب المحامين، الموثقين، الصيادلة،المخابر الطبية، بالإضافة إلى مهن حرة أخرى، تعتبر منشآت تجارية لإنتاج الخدمات كانت غير مدرجة في المنظومة الإحصائية لتعداد المؤسسات.

وتظهر التسجيلات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين ورؤساء المؤسسات على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء حركية كبيرة لفئة المهن الحرة، حيث تطور عددها خلال عام 2012 ب 10622 مؤسسة جديدة تنشط بنسبة 62.20 % في الاستثمار الزراعي ونسبة 27.20% في الصحة. وبالنسبة للمؤسسات الخاصة فقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نموا معتبرا، فقد بلغ عد د المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنوية) سنة 2012، 420117 مؤسسة أي ما نسبته 59.02 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تطور بنسبة 7.24 %، بالنسبة لسنة 2011، التي بلغ العدد فيها 391761 مؤسسة، أي إنشاء 28356 مؤسسة خاصة جديدة، وهذا ناتج عن اهتمام الدولة المتزايد بهذا القطاع، وسعيها لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة من خلال وضع آليات لدعم إنشاء هذا النوع من المؤسسات. وعند الحديث عن قطاع النشاطات الحرفية، فقد بلغ العدد الإجمالي لهذه

النشاطات في نهاية سنة 2012 حوالي 160764 نشاط حرفي، حيث تم تسجيل 13883 حرفي جديد مما يوضح نموا يقدر بحوالي 9.45% حرفي[11]

02-02- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمس قطاعات أساسية تتمثل في الفلاحة والصيد البحري، المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة به، البناء والأشغال العمومية، الصناعة التحويلية والخدمات. ومن خلال الجدول التقارير والإحصاءات (انظر الجدول رقم 03) نلاحظ التطور حسب قطاعات النشاط المختلفة، حيث يحتل قطاع الخدمات الصدارة من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية)، حيث تقارب نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به حوالي 50 % من إجمالي المؤسسات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الصناعات التحويلية، بينما النسبة ضئيلة جدا في باقي القطاعات الأخرى. كما نجد أن نسبة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات تبقى مرتفعة بنسبة 9.61 %، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 6.76 % وهذا راجع للأهمية التي أولتها الدولة لهذا القطاع في إطار المحافظة على الثروة الحيوانية و الفلاحية وكل الدعم المقدم للمستثمرين بمختلف أنواعه. أما عند الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فنجد أن التطور الحاصل بهذا القطاع بلغ نسبة 5.68 %، تتوزع فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفروع التالية[12] :

- الصناعة الغذائية: 20198 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 29.92 % من إجمالي المؤسسات الصناعية.
- صناعة الخشب والورق: 14510 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما تمثل نسبة 21.49 % من إجمالي المؤسسات الصناعية.
- الحديد والصلب: 10350 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما تمثل نسبة 15.33 % من إجمالي المؤسسات الصناعية.
- مواد البناء: 8802 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما تمثل نسبة 13.04 % من إجمالي المؤسسات الصناعية.

ونجد أن كلا من قطاع المحروقات وقطاع البناء والأشغال العمومية قد تتطور بنسبة 4.91 %و 4.77 %، على التوالي وهي نسب قلية إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى.

03- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني:

يمكن التطرف الى اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد من خلال جوانب عديدة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهل عملية الارتباط بين الاعوان الاقتصاديين، وتسهل توفير الخدمات للأعمال والأنشطة، كما تساعد على تيسير نشاط الشركات الكبرى وتقوم بدور المناولة، فضلا عن مساهمتها في الانتاج والتصدير وغيرها ، ويمكن التطرق الى مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

01-03- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب الشغل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 1848117 عاملا في الجزائر أي ما نسبته 58.95 % من عدد العمال الجزائريين، وهي تتطور من سنة إلى أخرى.

02-03- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

الناتج الداخلي الخام ينتج من مساهمات القطاعات الاقتصادية مثل قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، ومساهمة قطاع العائلات، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة كبيرة، حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 84.77 % من الناتج الداخلي الخام، فمساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة تتزايد باستمرار خاصة اذا ما

قورنت بالنسبة للناتج خارج المحروقات، الأمر الذي يكشف لنا مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

03-03- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97.04 % سنة 2012 من القيمة الإجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ومقدرة ب 2.96 % من القيمة الإجمالية للصادرات أي بقيمة 2.18 مليار دولار أمريكي، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99 % من مجموع المؤسسات في الجزائر.

ويوضح الجدول (انظر الجدول رقم 04) مجموعة المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات والتي تتكون أساسا مما يلي:[13]

- منتوجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 2.24 % من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1.66 مليار دولار.
- السلع الغذائية بنسبة 0.42 % أي بقيمة تقدر ب 313 مليون دولار.
- سلع التجهيزات الصناعية بنسبة تقدر 0.04% اما السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 0.02%.

04- العوائق المختلفة التي تحول دون ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و إيجاد الحلول الممكنة:

عند حصر القيود التي تعترض نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن القول في العادة انها قيود عيدية ومختلفة حيث تتعدد بين القيود الفنية والادارية والقانونية وغيرها وسوف نحاول توضيح اهم تلك القيود في الجزائر التي تحول دون توسع نشاطها.

01-04- العوائق المختلفة التي تحول دون ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض سبيل عملها وتطورها، و رغم ما حققته تلك المؤسسات في مجال النمو و المساهمة في التنمية الوطنية ويمكن القول ان العديد من العوائق تعترض مسار تتطور تلك المؤسسات، .

01-01-04- العوائق الإجرائية (الإدارية والقانونية):

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية[14]، تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، محدودية المعرفة بالقوانين السارية والمنظمة للنشاط ، اضافة الى عدم الشفافية، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:

- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها، مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات[15]، فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية.
- عدم وجود استقرار في القوانين و التشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية...الخ.

- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال و اقتصاد السوق و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة و ممنهجة لفئة الإطارات[16].
- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وكذا نقص الإمكانيات، وعموما فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتم تسييرها بمستويات دنيا مقارنة مع متطلبات اقتصاد تسوده المنافسة[17].

04-01-02- العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي:

يعد الحصول على العقار المناسب أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وذلك يرجع للعديد من الاسباب التي يمكن ذكرها كما يلي:

- صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي والامتيازات الأخرى مثلا، بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار لحد الآن، ولغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية[18].
- التميز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام، و هو ما يتناقض مع النصوص التشريعية.
- بعض العقارات الاستثمارية غير مستعملة حيث تبقى حكرا لمؤسسات مفلسة أو خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة.
- عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على العقار[19].
- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية.

04-01-03- عوائق جبائية وجمركية:

من الملاحَظ أن الجباية والأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إجراءات التخفيف المنتهجة[20]، و تظهر هذه العوائق على مستوى:

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني.
- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.

04-01-04- عوائق مالية:

تمثل العوائق التمويلية أكبر العقبات التي تواجه أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المصغرة منها لأنها تمتلك قدرات مالية محدودة، فنجد أن المشاكل المالية تعترض تلك المؤسسات مع البنوك الجزائرية على حد سواء، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار[21].
- غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة.

- عدم تأقلم التشريع مع التطور والتحول الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق، ويتمثل ذلك خاصة في التعامل الصارم لموظفي البنوك في معالجة طلبات القروض.
- غياب صيغ تمويلية مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- تدخل البنك في شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها.
- تطبيق ميكانيزمات غير ملائمة من طرف البنوك، حيث أنها لم تتأقلم حسب القوانين الجديدة للسوق المفتوح.
- ضعف مستوى الإعلام البنكي و نظام الدفع وطرق دراسة ملفات القروض، مما يؤثر سلبا على الخدمات المقدمة من طرف البنوك اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[22].

04-01-05- عوائق مختلفة:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، وتتمثل أهم هذه العوائق في نقص تموين الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية. كما أن نمو وتطور القطاع غير الرسمي و المتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية و المداخيل غير المنضبطة في اطر القانون. الى جانب ذلك نجد اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى و متطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي، وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري[23]. كما توجد ايضا مشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة[24]. وإضافة الى القيود السابقة فهناك عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق، إدارة الأعمال وتسيير المنتج وكذا تقنيات البيع والتصدير.كما أن المستوى التكنولوجي غير مناسب، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف و عدم انتظام الإنتاج و انخفاض الجودة. كما أن غياب التعاون وتبادل المعلومات بين مراكز البحث والجامعات من جهة، وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى يمثلا قيدا اضافيا على انشطة تلك المؤسسات.

04-02- الحلول المتخذة والمقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يمكن ذكر الحلول المتخذة في الجزائر والتي كانت تهدف الى تعزيز وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهي كما يلي:

04-02-01- الحلول المتخذة من الناحية القانونية (التشريعية):

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد الفراغ القانوني اتجاه مؤسسات هذا القطاع، فتعريفها يهدف إلى تحديد المستفيدين من إستراتيجية السلطات العمومية في ميدان ترقيتها، ويسمح بتوجيه رشيد لتدابير المساعدة والدعم إلى المتعاملين الأكثر احتياجا لها، و تتمثل هذه التدابير فيما يلي:[25]
- إنعاش النمو الاقتصادي وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن ديناميكية التحول والتكيف التكنولوجي.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي يناسب روح التقاول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية التي تفضل وتشجع التجديد والإبداع
- تحسين الخدمات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ترقية تصدير المنتوجات والخدمات الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية إنشاء مشاتل للمؤسسات ومراكز للمساندة.

02-02-04- الحلول المتخذة من الناحية المالية:

يمكن ذكر الحلول المعتمدة في هذا الجانب كما يلي:

- انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[26] (FGAR) وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تنجزها، يمتلك فروعا جهوية ومحلية، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و يتولى المهام التالية[27]:
- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية :
- إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ المساهمات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية.
- بروتوكول اتفاق مع هيئات وطنية مالية: أبرم اتفاق بروتوكول تعاون لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنوك العمومية في 2001/12/23 للعمل أكثر على انفتاح محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا الاتفاق يسمح للطرفين بالعمل على[28]:

– ترقية شروط العلاقات بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية مع الأخذ بالاحتياطات اللازمة.
– توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة وقيمة مضافة ومنشئة لمناصب الشغل.
– تفعيل توظيف خطوط القروض الخارجية لخدمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر اتصال فعال ومباشر.
– محاولة توحيد سبل تطوير موحدة و تشاورية بالتعاون مع وزارة المالية ووزارة الشؤون الخارجية.
– مرافقة ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة المصدرة عن طريق تمويل ملائم وفعال.

خاتمة الدراسة:

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف دول العالم بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة كما أنها تعد بديلا لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسية المؤسسات الصناعية بانتهاجها إستراتيجية التنويع في مصادر الدخل وزيادة ثروة الاقتصاد الوطني وتقديم الدعم اللازم لاستناد التجربة وتنميتها، والرفع من مستوى النمو الاقتصادي وتنافسي الاقتصاد ككل . وقصد التطبيق الفعلي وتنمية وتطوير المنشآت وزيادة تنافسية المؤسسات الصناعية، فاننا يمكن ان نلخص اهم النتائج من اجل تطويور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

– توفير التمويل اللازم لإنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنويع مصادره.

- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول الى مصادر التمويل بطرق اسهل وتكاليف اقل، خاصة مع مرور مراحل النشاط، الى جانب تسهيل عمليات اعادة التمويل للمؤسسات المتعثرة، خاصة في بعض القطاعات ذات الاهمية.
- توفير مراكز الدعم والمرافقة لانشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الى جانب توفير خدمات دراسات الجدوى للمشاريع قبل اعتمادها او تمويلها
- رفع القيود الفنية والادارية والقانونية امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تسهيل نشاطها.
- تأسيس مراكز للحصول على الشراكات الاجنبية وتوقيع التحالفات الاستراتيجية بهدف الحصول على التكنولوجيا والتعرف على الطرق لادارة المشاريع والاعمال.

الجداول والأشكال:

الجدول رقم 01

التعريف المعتمد في الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد الموظفين	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للميزانية
المصغرة	09	-	-
الصغيرة	49	07 مليون اورو	05 مليون أورو
المتوسطة	249	40 مليون أورو	27مليون أورو

جدول رقم02 :

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني الجزائري.

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
المصغرة	09-01	أقل من 20 دينار	أقل منى 10 مليون دينار
الصغيرة	49-10	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
المتوسطة	250-50	200 مليون إلى 2 مليار	من 100- 500 مليون دينار

المصدر : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة رقم01 /18 المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

جدول رقم: 03

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط 2011- 2012

مجموعات فروع النشاط	سنة 2011	النسبة %	سنة 2012	النسبة %	النسبة التطور %
الفلاحة والصيد البحري	4006	1.02	4277	1.02	6.76
المحروقات الطاقة المناجم والخدمات المتصلة	1956	0.50	2052	0.49	4.91
البناء والأشغال العمومية	135752	34.65	142222	33.85	4.77
الصناعة التحويلية	63890	16.31	67517	16.07	5.68
الخدمات	186157	47.52	204049	48.57	9.61
المجموع	391761	100	420117	100	7.24

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 22- 2012 ، ص 15.

جدول رقم: 05

أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات 2011- 2012.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

مجموعة المنتوجات	2011		2012	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	836.01	40.54	909.17	41.57
النشادر المنزوعة الماء	371.73	18.03	481.21	22.00
سكر الشمندر	265.23	12.86	207.97	9.51
فوسفات الكالسيوم	128.3	6.22	152.88	6.99
الكحول غير الحلقية	41.75	2.02	03.1	2.24
الهيدروجين والغازات النادرة	39.14	1.90	36.04	1.65
المياه بما فيها المعدنية	25.72	1.25	31.13	1.42
التمور	23.37	1.13	24.71	1.13
جلود مدبوغة	20.33	0.99	14.87	0.68
الزنك على الشكل الخام	19.05	0.92	14.85	0.68
المجموع	**1771**	**85.87**	**1922**	**87.88**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 22- 2012، ص 49.

والإحالات:

[1]- عثمان لخلف: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003-2004،ص12

[2]- المواد: 05-06-07 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77 المنشورة في 15 ديسمبر 2001.

[3]- المؤسسة المستقلة: هي مؤسسة لا تكون نسبة 25 % وأكثر من رأسمالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى مشتركة بين عدة مؤسسات أخرى لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

[4]- سعاد نائف برنوطي: إدارة الأعمال الصغيرة للريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمّان، 2005، ص35

[5]- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، (بدون دار النشر ولا مكان)، 1998، ص: 35

[6]- سعاد نائف البرنوطي، مرجع سابق، ص37

[7]- هالة محمد لبيب عنبه: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، (بدون دار النشر ولا مكان)، 2002، ص 22-23ص:34.

[8] - Josée ST-PIERRE: La gestion financière des PME théories et pratiques, presses de l'université du Québec, CANADA, p 06

[9] - وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 22،2012،ص:11.

[10]- طرشي محمد،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،" العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، جامعة الشلف،2015.

[11]- مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن .

[12]- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص 09

[13]- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 22،2012، ص15.

[14]- يوسف قريشي: سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2005-2004، ص83

[15]- صالح صالحي: أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 03-2004،ص41.

[16] - Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat: Actes des assises nationales de la PME, janvier 2004, p 43

[17]- مهدي ميلود: دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إصلاح المنظومة البنكية، المركز الجامعي بشار، يومي 24-25 أفريل 2006.

[18] - Ministère de la petite et moyenne entreprise de l'artisanat, Op. Cit., p 47.

[19] - Ministère de la petite et moyenne entreprise, Op. Cit., p 46 –47

[20]- إجراءات التخفيف المقصود بها إما الإعفاء التام من ضريبة مثل VF الدفع الجزافي أو الخفض من معدلها بنسبة معينة مثل ما حصل مع TVA الرسم على القيمة المضافة أو IBS الضريبة على أرباح الشركات.

[21]- عبد الرحمان بن عنتر، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها ودعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، أيام 25-28 ماي 2003.

[22]- ليد قدي وآخرون: محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 22-25 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة.

[23]- السعيد بريبش وآخرون: إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدولة العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

[24]- محمود المرسي لاشين: تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03 / 2004، ص 119.

[25]- بتيش محمد النعمان: قراءة في أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات، العدد 01، مارس-أفريل 2002،ص03.

[26]- ولمزيد من المعلومات عن آلية عمل FGAR أنظر الموقع الإلكتروني: www.fgar.dz

[27]- المادة 05 – 06 من المرسوم التنفيذي رقم 2- 337 المؤرخ في 2002/11/11، الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص 13-14

[28]- آمال فيطس: "صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ رفع قيمة ضمان المشاريع إلى 05 ملايير سنتيم، الخبر، بتاريخ: 10/03/2007 رقم 4957.